

الدروس المستخلصة من حراك 22 شباط / فبراير 2019 في الجزائر

عبد النور تومي

ضبير دراسات شمال إفريقيا في أورسام

»

استطاع الحراك عبر سلاميته ووطنيته وشموليته أن يؤسس لبداية مرحلة جديدة، ويبعث الأمل في أحداث انتقال حقيقي، فهو شكل ورقة ضغط رابحة استطاعت أن تحيّد قوى الفساد التي عبثت بالبلاد وسهلت عزل العصابة الأوليغارشية

“

ربما كان أهم إنجاز حققه حراك 22 شباط / فبراير 2019 هو كسره لجدار الخوف، كما سجّل هذا الحراك السلمي نجاحاً أبهر المتتبع للشأن الجزائري في عدم الوقوع في فخ الصدام والعنف المضاد مع المؤسسات الأمنية تحت ضغط الواقع والغضب الشعبي. هذا ما كان يريده البعض ليستغله في مشروع الفوضى والتقسيم والتشتيت. علماً أن الحراك حرر الجزائريين من

لأنهم بعيداً عن وصاية أي زعيم او منظومة أو قوة.

كشفت الحراك أن نجاح التغيير مرتبط بخلق آليات التوزيع العادل للثروة والسلطة، وبتوسيع قاعدة الحكم

الارتهان لقيادات تربط الأمن ببقائها واستمرارها في السلطة، كما أطلق قوى الإبداع والتفكير خارج الصندوق وبعيداً عن الخطاب التقليدي الشعبوي السائد. وأصبحوا غير مستعدين للعودة من جديد لمرحلة ما قبل الحراك



لمجرد متفرجين على مأساة الجزائر التي فقدت الكثير من مواردها البشرية والمادية بسبب العشرية السوداء، وما تلتها من سنوات الفساد (1999-2019) وضيعت العديد من الفرص. واستطاع الحراك عبر سلميته ووطنيته وشموليته أن يؤسس لبداية مرحلة جديدة، ويبعث الأمل في أحداث انتقال حقيقي،

كسر حاجز الخوف وسياسة فرض الأمر الواقع

استطاع حراك 22 شباط / فبراير 2019 الذي كسّر جدار الخوف الذي أقعد الجزائريين عن المبادرة والفعل لمدة تقارب ثلاثة عقود كاملة، وحوّلهم

وإشراك الجماهير في القرارات التي تعينهم. لأن استمرار انتشار الفساد والمحسوبية والرشوة والتعسف في استخدام السلطة وغيرها من الممارسات التي ارتبطت بالراحل السابقة معناه أن ما تم لا يعد كونه تدويراً للأدوار بين اللاعين.

فهو شكل ورقة ضغط رابحة استطاعت أن تحيّد قوى الفساد التي عبثت بالبلاد وسهلت عزل العصاة الأوليغارشية. وتميز الحراك بالالتحام غير المسبوق بين المتظاهرين المطالبين بالتغيير ومؤسسة الجيش، وهو ما فوت على الكثير من المغامرين فرصاً لإدخال البلاد في فوضى، عبر تحويل شوارعها لساحات مواجهة مفتوحة بين الجيش والشعب كما حدث في دول أخرى من المنطقة. لذلك كان الحرص على تحييد الدبابة وبقائها في الثكنة وكان شعار "الجيش الشعب خاوة خاوة" هو البوصلة التي تضبط طبيعة العلاقة بين الحراك ومؤسسة الجيش.

غير أن الحراك كشف كذلك عن عجز الطبقة السياسية ومؤسسات المجتمع المدني عن تأطير الأجيال الجديدة بسبب انعدام الثقة فيها فهي بالنسبة للكثيرين متورطة مع السلطة قد تبتعد عن سيطرتها شكلاً، غير أنها وفي معظمها مرتبطة بها مضموناً ومستفيدة منها. هذه العلاقة الزبائنية clientship الملتبسة أعاققت قدرتها على التجنيد وعلى تطوير دعم شعبي واسع لها، وأفسح المجال واسعاً لانتشار خطاب شعبي موازي غير منظم يشكك في شرعية السلطة والمعارضة معاً. وترتب عن ذلك رفض كل الدعوات لتمثيل الحراك خوفاً من اختراقه والالتفاف على مطالبه، واستمر الإصرار على الحوار المباشر بين الحراك والسلطة بشقيها الشكلية الدستورية والفعالية عبر مسيرات الجمعة والشعارات التي تزداد تصعيداً وتطرفاً بمرور الوقت. وجاءت دعوة قائد الأركان ونائب وزير الدفاع الراحل الفريق "أحمد قايد

صالح" للحوار ولضرورة تأطير الحراك وتمثيله، لتزيد من رفض هذه الفكرة وتدفع أكثر للتشكيك في أي طرف يتقدم للحديث باسم الحراك.

بعد مرور ستة عشر شهراً على انتخاب الرئيس عبد المجيد تبون، والذي عرفت بداية فترة رئاسته عدة تحديات: إقتصادية وإجتماعية، ثم صحية بسبب جائحة كوفيد-19. إضافة إلى تحدٍ سياسي يكمن في صعوبة وجود وسيلة توافقية بين السلطة والمعارضة والنخبة من جهة، والرئاسة والمؤسسة العسكرية من جهة ثانية. كما ترك غياب الرئيس مؤخراً بعد إصابته بفيروس كورونا حالة من الضباب السياسي داخل الأوساط السياسية والإعلامية وحتى الأكاديمية في الداخل والخارج، حول مستقبل البلاد الدستوري والسياسي والاقتصادي والجيو-سياسي.

وعد التغيير وارتباطها بمتغير الإستقرار

كان الرئيس عبد المجيد تبون قد وعد الشعب الجزائري بتحقيق التغيير الذي خرج من أجله ملايين الجزائريين في مسيرات سلمية ضد منظومة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، لكن ذلك لم يتحقق، مما زاد من تعقيد الوضع، وشكوك المواطنين في تحقيق وعود السيد الرئيس الإنتخابية بعد إنتخابه في كانون الأول/ ديسمبر 2019. علاوة عن ظهور أزمات دولية غير متوقعة، أبرزها انتشار فيروس كورونا وتعطيل الحياة الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية؛ مما أدى في تفاقم الأزمة الاجتماعية بفعل انخفاض أسعار

النفط وارتفاع معدلات البطالة وازدياد نسبة الفقر وتزايداً كبيراً في الهجرة غير الشرعية إلى الضفة الشمالية.

ومن ناحية أخرى فإن إصرار الرئيس عبد المجيد تبون على طرح مشروع تعديل الدستور ووضعه أمام الناخب الجزائري للاستفتاء كوسيلة للانتقال السلمي للسلطة في الجزائر حسب تصوره، دون فتح حوار عام بشأنه أفقده القدرة على تحقيق المراد منه. فقد شهد هذا الاستفتاء عزوف الناخبين عن المشاركة فيه، إذ لم تبلغ نسبة المشاركة سوى 23 %، رغم أن أغلبية المنتخبين صوتوا لصالح الدستور الجديد. ومع مرور شهرين على انتقال الرئيس عبد المجيد تبون للعلاج للمرة الثانية في ألمانيا جزاء إصابته بفيروس كوفيد-19، لا يزال غيابه يشكّل مصدراً للقلق والإشاعات.

كما أن تراجع الدبلوماسية الجزائرية، بعد ظهورها مع بداية السنة الماضية 2020 نشطة وحيوية، بدت في منتصف الصيف المنصرم مرتبكة مما أدى إلى تراجع دور الدبلوماسية الجزائرية في الملفات الإقليمية الساخنة، مثل الملف الليبي والمالي، والصحراوي. خاصة في ظل التطورات الأخيرة على الجهة الغربية للبلاد - وملف تطبيع المغرب مع إسرائيل- كون الرئيس عبد المجيد تبون الذي أكد موقف الجزائر الثابت والتاريخي تجاه القضية الفلسطينية وتجاه قضية الصحراء الغربية.

لا يمكن فهم الكثير من التجاذبات التي تحدث اليوم في منطقة شمال أفريقيا دون الإقرار بأن المنطقة بصدد دورة جديدة لإعادة توزيع القوة

الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، والجامعة العربية، وفي ظل الامتثال التام لمبادئها وأهدافها، وأن تشارك في عمليات حفظ واستعادة السلام.

للأسف أن استمرار الطابع الزبائني كمنظم لعلاقات الطبقة السياسية ومؤسسات المجتمع المدني بالسلطة شكّل عاملاً محدداً في ديمومة نمط الحكم دون الحاجة للبحث عن بدائل ديمقراطية جديدة؛ حيث أن عدم قدرة النخب الجزائرية على الفعل وعجزها عن خلق ديناميكيات جديدة داخل المجتمع أمام هيمنة الخطاب التقليدي الشعبي، دفعها للاستعانة بمؤسسة الجيش والتحالف معها مرة بدعوى منع اكتساح التيار الإسلامي للساحة (الدعوة لتوقيف مسار الانتخابات من طرف لجنة انقاذ الجزائر 1992) ومرة أخرى بدعوى فك الارتباط مع الهيمنة الفرنسية (الدعوة لإنهاء الهيمنة الفرنسية 2019).

أخيراً، يجب على الجيل الجديد أن يستغل فرصة الحراك لفك الارتباط مع شخصيات الجيل القديم والتحرر من عقدة النقص اتجاههم، عبر الانتظام والتهيكّل في مؤسسات وأحزاب جديدة يقترحون بها الحياة السياسية، وتتيح لهم تقديم وجوه شابة جديدة متحررة من عقد الماضي، وقادرة على الانخراط في مسارات النضال الطويلة التي تحتاج لبرامج وإستراتيجيات جديدة، لاستيعاب متطلبات الحاضر والمستقبل ولتحمل مسؤولية التغيير وتحقيق مكاسب حراك 22 شباط/ فبراير 2019 في المواعيد الانتخابية المحلية والتشريعية القادمة. ■

مصيرها، خاصة منها إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الذي اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1514 في 14 كانون الأول/ ديسمبر 1960. فالجزائر وبحكم موقعها (قلب المغرب العربي ولها حدود مع كل دوله) ووزنها (أكبر دولة من حيث المساحة وعدد السكان) يجب أن تكون لها مقاربة جديدة تسمح ببعث نظام مغاربي جديد متفتح على دول الساحل، يتجاوز حالة الانسداد ومراوحة المكان والخلافات العقيمة، ليفسح المجال لمسار تكاملي تستفيد فيه كل شعوب المنطقة بشكل عادل ومنصف.

هذا ما تؤكد عليه طبيعة السياسة الخارجية الجزائرية السلمية وغير التدخلية القائمة على التعاون والتضامن الدوليين. لكن هذا لا يعني أبداً أن الجزائر غير مستعدة للحرب إذا ما فرضت عليها، بل بالعكس تماماً وهذا طبقاً للمادتين 30 و 31 من دستور 2021. الجزائر قادرة على نقل ساحة المعركة وإدارتها في إطار

ومناطق النفوذ. وفي ظل هذا الواقع الذي يشهد تشكل اصطفايات جديدة، تبرز أهمية بناء استراتيجية جديدة تأخذ في الحسبان تحولات المعطى الدولي والاقليمي. وهو أمر يحتاج لكثير من التبصر لأن الأطراف التي لا تملك فهما للواقع الجديد ولا تحمل رؤية للمستقبل ستكون ضحية من جديد لهذه الدورة. علماً أن السياسة الخارجية الجزائرية ما زالت تركز على مبادئ تعتمدها منذ عقود، وهي: ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن حقبة الاستعمار، مبدأ التعاون بين الدول المجاورة، دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وحل النزاعات بين الدول بالطرق السلمية، وعدم اللجوء للقوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

عقيدة النظام الأمنية وإصرار الشعب على التغيير

موقف الجزائر المبدئي القائم على احترام مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية التي تؤكد على حق الشعوب في تقرير

